مجلة العلوم الإنسانية ـــــعدد 46 ديسمبر 2016، المجلد ب، ص. ص 155- 166 ـــــــ

تحليل واقع المناولة الصناعية في قطاع الصناعة الصيدلانية بولاية قسنطينة

ساحلي كنزة
د. ناجي بن حسين
كلية العلوم الاقتصادية
جامعة عبد الحميد مهري
قسنطينة2

ملخص:
إن اشتداد المنافسة العالمية في الصناعة الصيدلانية المرتكزة على الابتكار التكنولوجي، خلقت المزيد من الضغوط على المؤسسات الآمرة، وبالتالي أصبحت بحاجة اكبر إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المناولة من اجل تطوير منتجاتها وكسب أسواق جديدة. الغرض من هذه الدراسة هو التعرف على واقع المناولة الصناعية ومدى استفادة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المناولة من علاقات المناولة مع المؤسسات الآمرة من حيث تطوير الكفاءات التي تسمح لها بتحسين أدائها في الصناعة الصيدلانية في قسنطينة، وقد تم اختيار هذه الصناعة بسبب اهتمام الجزائر بتطويرها وكذا رغبتها في تقليص فاتورة الاستيراد، ولذلك فقد تم إجراء الدراسة في قطاع الصناعة الصيدلانية بولاية قسنطينة، وقد أظهرت النتائج أن مستوى تطبيق المناولة بالمؤسسات محل الدراسة منخفض والسبب في ذلك يرجع إلى العراقيل البيروقراطية ونقص فضاءات التواصل بين المتعاملين، وتوصي الدراسة انه من الضروري تعزيز مكانة المؤسسات الصيدلانية المناولة في سلم أولويات الاقتصاد الوطني والترويج لها كونها مؤسسات مغذية ومكملة للمؤسسات الكبيرة.
الكلمات المفتاحية: المناولة الصناعية، الصناعة الصيدلانية، المؤسسات الآمرة، المؤسسات المناولة

Résumé :
L'intensification de la concurrence mondiale dans le domaine de l'industrie pharmaceutique centrée sur l'innovation technologique a engendré une plus forte pression sur les entreprises donneuses d'ordre, augmentant ainsi leur recours nécessaire aux moyennes et petites entreprises pour le développement de leurs produits et la création de nouveaux marchés. Le but de cette étude est de faire un portrait sur la situation actuelle de la sous-traitance industrielle et sur l'étendue de son utilisation par les petites et moyennes entreprises sous traitantes en matière du développement des compétences nécessaires à l'amélioration de leur performance dans le domaine de l'industrie pharmaceutique à Constantine. Le choix est porté sur cette industrie en raison de l'intérêt que l'Algérie accorde à son développement, visant à réduire la facture d'importation. A cet effet, l'étude est réalisée dans le secteur de l'industrie pharmaceutique à Constantine. Les résultats ont montré un faible recours à la sous-traitance dans la société, objet de l'étude. Ceci remonte aux obstacles bureaucratiques et au manque d'espaces de communication entre les agents économiques. L'étude recommande la nécessité de renforcer le statut des entreprises pharmaceutiques sous traitantes et leur accorder une place plus importante sur l'échelle des priorités de l'économie nationale, et les promouvoir autant qu'entreprises complémentaires et profitables pour les grandes entreprises.
Mots clefs : la sous-traitance industrielle, industrie pharmaceutique, entreprises donneuses d'ordre, entreprises sous-traitantes.

مقدّمة:

تعتبر الجزائر ذات صناعة دوائية ناشئة وليس بمقدورها تلبية احتياجات السوق الوطني حيث تمثل (استيراد/إنتاج) حوالي 0.2 % من السوق العالمي، في حين أن الكثافة السكانية تمثل 0.5% من المجموع العالمي، وتجدر الإشارة إلى أنها تعتمد بصفة كبيرة على الواردات سواء في مجال الاستهلاك أو حتى في مجال تموين الصناعة المحلية بالمواد الأولية، حيث يتم استيراد ما نسبته 75% من الأدوية مقابل 25% فقط يتم تصنيعها محليا، وتمثل الأدوية الجنيسة الحصة الأكبر من الواردات بحوالي 58% مقابل 42% من الأدوية الأصلية. ويمثل الإنتاج

© جامعة الإخوة منتوري قسنطينة1،الجزائر2016

المحلي للأدوية الجنيسة حوالي 94%، في حين تمثل الأدوية الأصلية التي يتم إنتاجها محليا ما نسبته 6% والتي تقوم بإنتاجها فروع الشركات الأجنبية[1]، ولمواجهة التزايد المستمر لفاتورة استيراد المنتجات الصيدلانية وبالأخص فاتورة استيراد الأدوية، اتخذت السلطة التنفيذية مجموعة من الإجراءات أهمها التوقف تدريجيا عن استيراد الأدوية المصنعة محليا، وذلك بالتطوير المحلي لصناعتها الصيدلانية، من خلال إقامة روابط وعلاقات بين المؤسسات الكبيرة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق المناولة الصناعية، التي تعتبر أحد المحددات الرئيسية لتكثيف النسيج الصناعي وكذا الأسلوب الأمثل لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، خاصة وان غالبية المؤسسات العاملة في قطاع الصناعة الصيدلانية بالجزائر هي مؤسسات صغيرة ومتوسطة، هذه الأخيرة تعرضت لمنافسة شديدة من طرف المؤسسات الكبيرة الوطنية والأجنبية. وسيتم التركيز على ولاية قسنطينة كون اغلب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة في قطاع الصناعة الصيدلانية تتوزع على مستوى هذه الولاية مشكلة قطبا صناعيا. ومن هذا المنطلق يمكن طرح **التساؤل التالي:**

ما مدى مساهمة المناولة في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاع الصناعة الصيدلانية بولاية قسنطينة؟

من خلال هذا التساؤل الرئيسي يمكن طرح مجموعة من **الأسئلة الفرعية** التي نحاول الإجابة عنها من خلال دراستنا للموضوع:

- هل يمكن الحديث عن مناولة صيدلانية في قسنطينة؟
- ماهي حصة المناولة الصناعية مقارنة بالنشاط الرئيسي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة بقطاع الصناعة الصيدلانية بولاية قسنطينة؟
- كيف تساهم المناولة الصناعية في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة؟
- ماهي صعوبات ممارسة المناولة الصناعية في المؤسسات محل الدراسة؟

وللإجابة عن التساؤل الرئيسي وما اندرج عنه من تساؤلات فرعية، وضعنا لهذه الدراسة فرضيتين بحثيتين:

- **الفرضية الأولى:** نعتقد أن السبب الرئيسي لضعف ممارسة المناولة الصناعية من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية قسنطينة يتمثل في العراقيل البيروقراطية الممارسة من طرف بعض المؤسسات الآمرة.
- **الفرضية الثانية:** تمكن المناولة الصناعية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تمارسها من اكتساب معارف ومهارات جديدة وتحويل التكنولوجيا إضافة إلى زيادة الإنتاجية.

- **أهداف البحث**

ستركز دراستنا على:

- تقديم تحليل للوضع الحالي للمناولة الصناعية ومستوى تطبيقها في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصيدلانية بولاية قسنطينة؛
- معرفة أهم أسباب عدم ممارسة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لنشاط المناولة الصناعية في قطاع الصناعة الصيدلانية في ولاية قسنطينة.

- **منهجية البحث**

لاختبار مدى -+صحة فرضيتي البحث، استخدمنا المنهج التحليلي لتحليل البيانات النوعية والبيانات الكمية، للكشف عن مساهمة المناولة في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصيدلانية لولاية قسنطينة.

ولقد ارتأينا تناول هذه الدراسة من خلال محورين:

1/- الإطار النظري: وتناولنا فيه المفاهيم العامة للمناولة الصناعية

2/- الإطار التطبيقي: تناولنا فيه دراسة حالة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة بقطاع الصناعة الصيدلانية بولاية قسنطينة.

1/- الإطار النظري للدراسة

1-1- مفهوم987

2-1- المناولة الصناعية

لم يتم حتى الآن تحديد مفهوم متفق عليه للمناولة يترجم الأسس العلاقاتية التي تربط بين المؤسسات الآمرة والمؤسسات المناولة "المنفذة للأعمال"، لذلك سنتطرق فيما يلي إلى مجموعة من التعاريف التي تتماشى مع إطار بحثنا قصد التوصل إلى التعريف الذي يجمع بينها:

حسب Jean marie PITROU تعرف المناولة على أنها قرار مؤسسة تسمى "المؤسسة الآمرة" بتوكيل مؤسسة أخرى تسمى " المؤسسة المناولة" لتنفيذ مهمة لصالحها، وفق دفتر مواصفات مسبق، وتؤدي هذه المهمة إلى انجاز منتج (أو خدمة) خاص بالمؤسسة الآمرة، حيث تحتفظ هي بالمسؤولية الاقتصادية النهائية للمنتج[2].

كما عرفتها منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية "ONUDI" على أنها: "اتفاق يقوم من خلاله صاحب المشروع (maître d'ouvrage) بتكليف مؤسسة أو عدة مؤسسات بعملية إنتاج أجزاء، أو مكونات، أو مجموعات فرعية، أو توفير بعض الخدمات الصناعية المكملة، التي تعد ضرورية لإتمام المنتج النهائي للمؤسسة الآمرة، وهذا بموجب شروط المؤسسة الآمرة، بما يسمح لهم (المناولين) بعد ذلك للوصول إلى مستويات تخصص أعلى في مجالات وقطاعات محددة"[3].

على الرغم من الاختلاف إلى حد ما في صياغة هذه التعاريف، إلا أنها تؤكد على أن المناولة الصناعية هي العملية التي تقوم من خلالها المؤسسة الآمرة بتكليف المؤسسة المناولة بتنفيذ جزء أو مرحلة من مراحل الإنتاج بناء على دفتر مواصفات مسبق يحدد فيه المعايير التقنية وشروط التسليم والتزامات كل طرف.

3-1- المقاربات النظرية للمناولة الصناعية

في الواقع، هناك العديد من الدراسات التي ساهمت في تحليل وشرح ظاهرة المناولة الصناعية، فنجد المقاربات التعاقدية (نظرية تكاليف الصفقات، نظرية الوكالة) التي قامت بدراسة ظاهرة المناولة من خلال دراسة تكاليف العلاقات مؤسسة مناولة/مؤسسة آمرة، وتعود بدايات هذه المقاربات إلى مقال لرونالد كواز (Ronald Coase) الذي نشره سنة 1937، وركز فيه على المنظمة ومبررات تواجدها من خلال طرحه إشكالية الإدخال faire (ما تقوم به المؤسسة ذاتيا) أو الإخراج faire faire، وحسب COASE فان هذا العامل هو الذي يحدد وجود المنظمات[4]، وبعدها تم تطوير هذه المقاربات من طرف أوليفر ويليامسون (Oliver Williamson) سنة 1975، حيث قام هذا الأخير بتحليل العلاقات بين المؤسسات من خلال مقارنة التكاليف، بمعنى أنه ينظر إلى التكاليف المرتبطة بالمعاملات على أنها موضوع تحليل، وتقسم التكاليف المرتبطة بالمعاملات إلى تكاليف قبلية وتكاليف بعدية، تتمثل الأولى والتي تعرف أيضا بالتكاليف السابقة للعقد، في التكاليف المرتبطة بالمرحلة التي تسبق سريان المعاملة أي المرحلة المتعلقة بالاختيار الجيد للشركاء المناولين، وكذا التعرّف الجيد بهم، وهذا ما يؤدي إلى تخفيض التكاليف البعدية، كما أضاف Williamson أن هذه المرحلة تنتهي باتفاق الأطراف المعنية على مقاصدهم[5]، بينما يقصد بالتكاليف البعدية تلك التكاليف المتعلقة بتكاليف تنفيذ العقد وبمرحلة ما بعد إمضاء العقد لضمان سيره على نحو سلس مثل: التكاليف المرتبطة بالتنظيم الداخلي للمؤسسة، التكاليف الإدارية والرقابة على تنفيذ العقد والسهر على احترام بنوده، مواجهة الصراعات التي يمكن أن تنشأ...الخ، كما يتضمن كذلك التكاليف الخاصة بالإجراءات التكميلية لبنود العقد في حالة مساومة أو إعادة التفاوض أو إجراء تصحيحات في حالة اكتشاف أخطاء أو التكاليف الناتجة عن انسحاب أحد المتعاقدين "كإفلاسه أو اختلاف الإستراتيجية".

أما نظرية الوكالة فتعتبر اتجاه آخر من اتجاهات نظرية تكاليف الصفقات، ويرجع أصل علاقة الوكالة إلى آدم سميث فيما يتعلق بعدم كفاءة الشركات ذات الأسهم، حيث يتم إدارتها من قبل عون غير مالك، وحسب آدم سميث فان هذا العون غير المالك غير محفز لإدارة أعمال لا يملكها، إذ سوف يتحصل على أجر مهما كانت النتائج التي سوف يحققها ويتحصل عليها المساهمين والملاك[6]، وبالتالي فان هذه

النظرية تسمح لنا بفهم أفضل للعلاقات التعاقدية بين أطراف الوكالة ذوي المصالح المختلفة، كما تسمح بفهم المشاكل الناجمة عن عدم تماثل المعلومات(7).

إضافة إلى المقاربات التعاقدية، جاءت مقاربات المهارات والتعلم لتعالج مشكلة المعلومات غير المتماثلة، حيث استلهمت من أفكار الباحثة Edith pentose وتطورت مع أعمال briger Wernerfelt وjay Barney (8)، حيث تعود جذور المقاربة بالموارد والكفاءات في مجال علوم التسيير إلى سنة 1959، حين قامت الباحثة Edith Pentose بنشر كتابها " نظرية نمو المنشأة The theory of the growth of the firm"، التي هدفت من خلاله إلى فهم عملية نمو المؤسسات وحدود هذا النمو، ويعتبر الباحث Wernerfelt أول من أطلق هذه التسمية (المقاربة المرتكزة على الموارد والكفاءات)، وذلك من خلال مقال نشر في مجلة الإدارة الإستراتيجية (Journal of strategy management.) سنة 1984، يشرح فيه أسباب تمايز المؤسسات التي تعمل داخل نفس الصناعة، وبالتالي فان هذه النظرية برزت في سنوات 1980 كتيار نافذ في أدبيات الادراة الإستراتيجية، إلا أنها مازالت قيد التطوير، حيث تستند نظرية الموارد والكفاءات على فكرة بسيطة مفادها أن المؤسسة ما هي إلا مجموعة من الموارد والكفاءات المنتجة، وان الاختلاف في الأداء بين المؤسسات التي تمارس نفس الصناعة هو ناتج عن الاختلاف في الموارد والكفاءات لكل مؤسسة، لكن نتيجة للتطور السريع لبيئة المؤسسة، فإنها قد لا تتوفر داخلها على الموارد الضرورية لانجاز مشاريعها، لذا بدلا من تنفيذ كل العمليات داخليا فإنها تقوم بمناولتها إلى مؤسسات خارجية، لكن على هذه المؤسسات الخارجية" المناولة" التميز بشروط أساسية كي تكون مواردها ذات ميزة تنافسية لها، لكن تجدر الإشارة إلى أن الميزة التنافسية لا تنحصر فقط في اكتساب موارد خارجية المنشأ (ressources spécifiques exogènes)، ولكن كذلك في خلق وتطوير موارد داخلية المنشأ (ressources spécifiques endogène)(9).

من خلال ما سبق نرى ضرورة الجمع بين المقاربتين كونهما مكملتين لبعضهما البعض، فاكتساب المهارات والتعلم يلعب دورا مهما في التعاون، وتمثل تكاليف الصفقة عامل مهم أيضا في اتخاذ قرار المناولة الصناعية، فحتى تحقق المؤسسة ميزة تنافسية يجب عليها اكتساب مهارات وكفاءات جديدة للحصول على منتجات بالجودة والكمية المطلوبة وبأسعار تنافسية وبالتالي تخفيض التكاليف.

2/- الإطار التطبيقي

2-1- تشخيص واقع الصناعة الصيدلانية في الجزائر

تعتبر صناعة الأدوية في الجزائر صناعة ضعيفة فهي لا تغطي نسبة كبيرة من حجم السوق الوطني، والجدير بالذكر أن الدول المجاورة للجزائر كالمغرب وتونس لهما صناعة دوائية تغطي أسواقهما الوطنية بنسب أعلى منها، حيث نلاحظ من خلال الجدول رقم (01) أن عدد المخابر في الجزائر أكثر من عددها في المغرب وتونس، حيث يبلغ عددها في الجزائر 67 مخبر منتج غير أنها لا تغطي السوق الوطني إلا بنسبة 33%، في حين يبلغ عدد المخابر في المغرب 40 مخبر منتج تغطي السوق المغربي في حدود 65%، وبالتالي فالمغرب تحتل المرتبة الأولى مغاربيا من حيث القدرة الإنتاجية تليها تونس ب 45 مخبر منتج والتي تغطي 49% من السوق التونسي(10).

جدول رقم(01): حجم سوق الأدوية بالجزائر، تونس والمغرب سنة 2012

	عدد المخابر المصنعة	حصة الواردات %	نسبة تغطية الإنتاج الوطني للسوق %
الجزائر	67	67	33
تونس	45	51	49
المغرب	40	35	65

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على:

Mohammed Wadie ZERHOUNI, L. Asma EL ALAMI EL FELLOUSSE, **vers un marché maghrébin du médicament**, IPEMED, 30 septembre 2013, p15, 27, 39.

لقد عرف السوق الوطني ديناميكية هامة خاصة بعد اهتمام الدولة به، أين قامت بفتحه أمام الخواص من أجل: الإنتاج، الاستيراد، التعبئة والتغليف والتوزيع. وتهدف السياسة الوطنية لهذا القطاع إلى تشجيع الإنتاج المحلي، خاصة إنتاج الأدوية الجنيسة، وذلك لتحقيق تغطية بنسبة 70 % للاستهلاك بمساعدة المخابر الأجنبية (خاصة من خلال تشجيع الشراكات الصناعية عن طريق المناولة)، حيث عرف الإنتاج المحلي تطورا ب 62 % خلال الفترة 2008-2009 و70 % خلال 2010-2011[11]، والجدول الموالي يبين لنا تطور السوق الوطني للمنتجات الصيدلانية.

جدول رقم (02): السوق الوطني للمنتجات الصيدلانية (مليون دولار)

السنوات/مليون دولار	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الأدوية المستوردة (المتعاملين الخواص)	603	800.3	679	777.9	881.8	742	937	987.3	1192.9
الأدوية المنتجة	208	233	264.6	333.5	261.4	424	415	711.6	745.6
التعبئة والتغليف	47	48	93.8	95.35	102.7	129	140	90.1	101.8
سوق الأدوية	858	1081.3	1037.3	1206.75	1245.9	1295	1492	1789	2040.3
الواردات %	70.3	74	65.46	64.46	70.78	57.3	62.8	64	67
الإنتاج المحلي%	29.7	26	34.54	35.54	29.22	42.7	37.2	36	33
منتجات صيدلانية أخرى	83	130.4	113.4	147.15	181.2	375.6	260.7	298.1	507.9
السوق الإجمالي	941	1211.7	1150.7	1353.9	1427.1	1670.6	1752.7	2087.1	2548.2

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على:

- إحصائيات كل من: ONS, UNOP, CNIS-DG Douanes
- Ministère de la santé de la population et de la réforme hospitalière, **Politique du médicament en Algérie- état des lieux et perspectives-**, colloque international sur les politiques de santé, hôtel Aurassi, Alger 18-19 Janvier 2014, p 29, disponible sur : http://www.ands.dz/colloque/docs/07_politique_medicament_hafed.pdf (02/01/2015).

تجدر الإشارة إلى أن قيمة واردات المواد الصيدلانية قد قدرت ب 317.1 مليون دولار خلال الثلاثي الأول من سنة 2015، مقابل 515.38 مليون دولار خلال نفس الفترة من سنة 2014، مسجلة انخفاضا

بنسبة 38.47%، وهذا بسبب شطب العديد من الأدوية من قائمة الأدوية المستوردة لكونها أصبحت تنتج محليا.

تضم الصناعة الصيدلانية في الجزائر مجموعة من المؤسسات الكبيرة والصغيرة والمتوسطة، ووفقا لبيانات وزارة الصناعة والمناجم يعتبر المخبر الفرنسي Sanofi-Aventis المستثمر الرئيسي في السوق الجزائري برقم أعمال قدره 320 مليون دولار سنة 2009، أي 13% من السوق، كما يعتبر من أهم المؤسسات الآمرة، تليها Hikma Pharm برقم أعمال قدره 164.863 مليون دولار، إضافة إلى: صيدال Saidal 149.187 مليون دولار، GSK 141.958 مليون دولار، Novartis 129.138 مليون دولار، Pfizer 111.323 مليون دولار، Novo Nordisk 85.264 مليون دولار، Roche diagnostics وMSD وAstrazneca بنفس رقم الأعمال والمقدر ب 85.2645 مليون دولار. أما أهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المناولة فتتمثل في:Pharmidal،LDM groupe، Biopharm،WPS،Salem،VetoPharm، UPC (union pharmaceutique constantinoise،Nadpharmadic)، وتجدر الإشارة إلى أن معظم هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المناولة تعمل في مجال الأدوية التقليدية (الجنيسة)، ويعتبر العمل في هذا المجال فرصة اقتصادية حقيقية لها، كون العمل في مجال البحث والتطوير يتطلب اعتماد تكنولوجيا نادرة في السوق، والتي تتطلب بدورها استثمارات ضخمة لا يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحملها، كما تتركز المهمة الأساسية لهم في المهن الثانوية: التعبئة والتغليف، التخزين، التوزيع...الخ.

تقوم هذه المؤسسات بإبرام اتفاقيات تعاونية فيما بينها، وهذه الاتفاقيات في تزايد مستمر، خاصة بعد قيام الجزائر بتدابير تشجيعية للإنتاج المحلي وخاصة إنتاج الأدوية الجنيسة وهذا لانخفاض نفقاته، ومنع استيراد المنتجات التي يتم تصنيعها محليا، إضافة إلى إجبار المؤسسات الراغبة في الاستثمار بالجزائر بتوزيع منتجاتها في الجزائر، وهو ما دفع بالمخابر الأجنبية إلى البحث عن قنوات توزيع جزائرية من خلال إبرام عقود مناولة (وهي غالبا مناولة إنتاج)، فنجد مثلا الاتفاق المبرم بين Pfizer وصيدال لإنشاء وحدة للإنتاج والبيع المشترك (Pfizer saidal manufacturing) هذه الأخيرة بدأت في الإنتاج سنة 2003، وهي توظف حاليا 63 عامل وحققت سنة 2012 إنتاج ب 10 مليون وحدة برقم أعمال قدره 3.7 مليار دينار، وكذلك Sanofi-aventis الذي أبرم اتفاق تصنيع 80 إلى 85% من منتجاته في الجزائر مع كل من صيدال (متمثلة في مؤسسة WINTHROP PHARMA SAIDAL WPS التي انطلقت في الإنتاج ابتداء من سنة 2000، وهي توظف حاليا 103 عامل وحققت سنة 2012 إنتاج ب 24.6 وحدة برقم أعمال قدره 1.8 مليار دينار)، Biopharm وprodiphal production، حيث تقوم المؤسسات الكبيرة (ك Pfizer وSanofi-aventis) بتقديم المواد الأولية وطرق الإنتاج للمؤسسات المناولة هذه الأخيرة تقوم بالإنتاج مقابل أتاوة، وتجدر الإشارة إلى أن طرق الإنتاج (تحويل للتكنولوجيا) تسمح للمؤسسات المناولة باكتساب المهارات والكفاءات اللازمة لإنتاج منتجات بجودة عالية، كما أن هذه العلاقات تجعل من هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعمل باستمرار في مجال الابتكار التقني لتكون قادرة على المنافسة مستقبلا وتحافظ على حصتها في السوق. والجدير بالذكر فان هذه الشراكات سمحت بارتفاع الإنتاج الصيدلاني للجزائر ما بين 2000 و2012 ب 20%، غير أن هذا الارتفاع ليس بالمستوى المطلوب، فهو يغطي حوالي 33% فقط للسوق المحلي، كما أن هذه الشراكات سمحت أيضا بتخفيض الواردات حيث انتقلت نسبتها من 80% من حجم السوق سنة 2000 إلى 67% سنة 2012[12]. وللإلمام أكثر بمختلف جوانب الموضوع والإجابة على فرضيات الدراسة، تم توزيع الاستبيان على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة في قطاع الصناعة الصيدلانية بولاية قسنطينة، كما تم إجراء العديد من المقابلات مع معظم مديري هذه المؤسسات، وكان التحليل كالتالي:

2-2- واقع المناولة في قطاع الصناعة الصيدلانية بولاية قسنطينة

عينة الدراسة: تتمثل عينة الدراسة في المؤسسات الصغيرة والمتوسط العاملة بقطاع الصناعة الصيدلانية بولاية قسنطينة والتي تمثل أكثر من 45% من مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في

هذا القطاع بالجزائر، وقد تم الاتصال بمديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية قسنطينة للحصول على قائمة هذه المؤسسات وعناوينها.

اختبار صدق وثبات أداة الدراسة: بهدف التحقق من صدق وثبات مقاييس الدراسة، تم استخدام معامل ألفا كرونباخ، الذي يشير إلى أنه يمكن الحصول على نفس المعلومات لو تم استخدام هذا الاستبيان لأكثر من مرة، أي ثبات نتائج المخرجات، وتكون قيمة معامل الثبات ألفا كرونباخ مقبولة عندما تكون بين 0.6 و0.8 أما في الدراسة الاستكشافية فيرى Darpy,2003 أنها يجب أن تكون أكبر من 0.8[13]، والجدول الموالي يوضح نتائج معامل الثبات الكلي لأداة الدراسة.

جدول رقم (03): اختبار ثبات مقاييس الدراسة لكل المتغيرات باستخدام معامل الثبات ألفا كرونباخ

البيان	قيمة معامل الثبات آلفا كرونباخ
معامل الثبات الكلي للأداة	0.920

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS

نلاحظ من خلال الجدول أن معامل الثبات الكلي للأداة يقدر ب 92% وهو أكبر من 80%، مما يدل على أنها تتميز بثبات مناسب يفي بأهداف الدراسة.

للتعرف على دور المناولة في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ارتأينا معرفة أولا إذا كانت هذه المؤسسات تقوم بعملية المناولة، وفي حالة ما إذا لم تكن تقم بها فماهي الأسباب أو المعوقات التي تعترض تطورها؟

الجدول رقم (04): عدد المؤسسات التي تعتمد على المناولة الصناعية في نشاطها

المتغير	الفئة	التكرار	النسب%
ممارسة المؤسسة للمناولة	نعم	5	%21.7
	لا	18	%78.3
	المجموع	23	%100

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي **SPSS**

يبين الجدول أعلاه أن ما نسبته 78.3% من المؤسسات محل الدراسة لا تعتمد على المناولة الصناعية في نشاطها وهذا حسب تصريح مسيريها، وأما فيما يخص المؤسسات التي تمارس المناولة الصناعية فهي تمثل ما نسبته 21.7%، وهي نسبة ضعيفة رغم الإجراءات التحفيزية التي اتخذتها السلطات العمومية، حيث اتجهت هذه الأخيرة إلى أسلوب التسهيل في وضع السياسات التشريعية لكن دون العمل على تسييرها ومتابعتها من أجل التطبيق الأمثل لها الأمر الذي يعود بالفائدة على الاقتصاد الوطني بالدرجة الأولى، فالواقع يثبت أن مستوى المناولة الصناعية في قطاع الصناعة الصيدلانية متدني جدا بسبب العديد من الصعوبات، وسوف نركز على المؤسسات المناولة في دراستنا باستخدام دراسة الحالة، أما المؤسسات التي لا تمارس المناولة فقد حاولنا معرفة الأسباب التي تعيقها وهذا ما يوضحه الجدول الموالي.

2-2-1- أسباب عدم ممارسة المؤسسة لنشاط المناولة الصناعية

جدول رقم(05): أسباب عدم ممارسة المناولة الصناعية

المتغير	الفئة	التكرار	النسب
ضعف الإنتاجية والقدرة التنافسية	نعم	0	%0
	لا	18	%100
	المجموع	18	%100
نقص المهارات والكفاءات (نقص الخبرة)	نعم	1	%5.55

	لا	17	%94.45
	المجموع	18	%100
نقص فضاءات التواصل بين المتعاملين	نعم	5	%27.78
	لا	13	%72.22
	المجموع	18	%100
عراقيل بيروقراطية	نعم	6	%33.33
	لا	12	%66.67
	المجموع	18	%100

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي **SPSS**

نلاحظ من الجدول أعلاه أن هناك العديد من الأسباب التي تبرر عدم ممارسة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للمناولة الصناعية، وتختلف هذه الأسباب من مؤسسة لأخرى، ومن بينها العراقيل البيروقراطية الممارسة من طرف بعض المؤسسات الآمرة ونقص فضاءات التواصل بين المتعاملين والتي تعتبر من أهم أسباب عدم اعتماد المؤسسات محل الدراسة على المناولة الصناعية في نشاطهم بنسبة 33.33% و27.22% على التوالي، وهو ما يؤكد صحة الفرضية الأولى للبحث والتي اعتبرت بأن السبب الرئيسي لضعف ممارسة المناولة الصناعية من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية قسنطينة يتمثل في العراقيل البيروقراطية الممارسة من طرف بعض المؤسسات الآمرة. تتمثل هذه العراقيل البيروقراطية حسب مسيري المؤسسات محل الدراسة في عدم تماثل المعلومات التي تحصل عليها المؤسسات المناولة عند تقديم أو الإعلان عن عروض المؤسسات الآمرة، وهذا ما يجعل فرصهم في إمكانية المناولة غير متساوية، كما أن وجود فضاءات التواصل والمتمثلة أساسا في بورصات المناولة من شأنه أن يعمل على إحصاء القدرات التقنية للمؤسسات من أجل تحسين استعمال الطاقة الإنتاجية، كما أنها تمثل حلقة ضرورية لتنظيم وخلق الانسجام بين المؤسسات، فرغم الدور الذي تلعبه هذه البورصات غير أنها مازالت غير فعالة ولم تصل إلى المستوى المطلوب الذي كانت تهدف إليه السلطات العمومية، في حين أن سبب نقص المهارات والكفاءات (نقص الخبرة) يمثل نسبة 5.55% من المؤسسات محل الدراسة، فعلى الرغم من امتناع معظم المؤسسات عن اعتبار عدم توفر الكفاءات من أسباب عدم ممارسة المناولة، إلا انه من المعلوم أن هناك العديد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي لا تتوفر على موارد بشرية لها قدرات ومؤهلات علمية في التكنولوجيا المتطورة، ومهما كان إدراك هاته المؤسسات بالفوائد المترتبة عن استخدام هذه التكنولوجيات فان الاستثمار في المعرفة والأشخاص المؤهلين حسب بعض مسيري المؤسسات يتطلب تكاليف وأعباء لا يمكن تحملها، إضافة إلى الأسباب السابقة الذكر صرح بعض مسؤولي المؤسسات خلال المقابلات التي أجريت معهم بأسباب أخرى، نذكر منها على الخصوص:

- اشتداد المنافسة وذلك بسبب فتح السوق أمام واردات الدول المصنعة والتي عادة تكون ذات تكنولوجيا متطورة إضافة لوجود مؤسسات أجنبية قوية تقوم بالمناولة في نفس قطاع المؤسسات، وبالتالي صار من الواجب على السلطات العمومية تقديم المزيد من الحماية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- رفض المؤسسات الآمرة لعروض بعض المؤسسات محل الدراسة، وهذا أثناء دراستها(المؤسسات الآمرة) للعروض التقنية، وهذا بحجة أن هذه المؤسسات لا تمتلك القدرة الإنتاجية للقيام بالمشروع المراد مناولته مقارنة بالعروض الأخرى التي تقدمها أيضا مؤسسات كبيرة وطنية رائدة في المجال الصيدلاني، فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تستخدم تقنيات إنتاج بسيطة وذات مستوى تكنولوجي منخفض الأمر الذي جعل المؤسسات الكبيرة العاملة في القطاع الصيدلاني تنظر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المحلية نظرة سلبية كونها غير فعالة

في تلبية احتياجات المؤسسات الكبيرة، وعليه فمن المنطقي أن يتم استيراد حاجياتهم بدل اللجوء إلى التعاقد مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- ضعف قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التفاوض على الأسعار أمام سيطرة المؤسسات الآمرة وانعدام التجربة والخبرة في هذا الميدان.
- تأخر آجال دفع المؤسسات الآمرة لمستحقات المؤسسات محل الدراسة، ما يترتب عنه ضعف الوضعية المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مما يجعل المؤسسات تتجنب التعامل بالمناولة.

تجدر الإشارة إلى أن مصطلح المناولة الصناعية مجهول لدى بعض المسيرين وهذا حسب تصريحهم، إضافة إلى أن البعض الآخر صرح بعدم حاجته لممارسة المناولة الصناعية.

أما حسب بعض مسيري المؤسسات الكبيرة، فان هذه الأخيرة ليست لديها نقص في فرص المناولة، وإنما عدم وجود المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المناولة المناسبة التي يمكن أن تلبي معايير الجودة المطلوبة، بسبب التطبيق المحدود من التكنولوجيا الحديثة بها إضافة إلى ارتفاع أسعار منتجاتها. وأشار البعض الآخر إلى أن طول مدة وصول المنتجات المستوردة قد يجعل من المناولة أسلوب فعال للحصول على الاحتياجات في زمن أقل، إضافة إلى أن المناولة تجنب المؤسسات دفع رسوم الاستيراد المكلفة.

أما بالنسبة للمؤسسات التي تمارس المناولة الصناعية فكانت حصة المناولة بها مقارنة بالنشاط الإجمالي كما يوضحه الجدول الموالي:

جدول رقم (06): حصة المناولة الصناعية بالمؤسسات مقارنة بحجم نشاطها الإجمالي

الحصة	اقل من 25%	ما بين25% و50%	ما بين 50% و75%	أكثر من 75%	المجموع
التكرار	5	0	0	0	5
النسبة	%100	%0	%0	%0	%100

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي **SPSS**

يبين الجدول أعلاه أن حصة المناولة الصناعية بالمؤسسات مقارنة بالنشاط الإجمالي ضعيفة، حيث أن كل المؤسسات محل الدراسة تمثل حصة المناولة الصناعية بها اقل من 25%، وهذا يدل على حداثة تطبيق هذا الأسلوب. ويبين الجدول الموالي أهداف المناولة الصناعية بالنسبة للمؤسسات محل الدراسة.

جدول رقم (07): أهداف المناولة الصناعية بالنسبة للمؤسسات محل الدراسة

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة
تخفيض التكاليف	نعم	3	%60
	لا	2	%40
	المجموع	5	%100
تحقيق وفرات الحجم	نعم	2	%40
	لا	3	%60
	المجموع	5	%100
الاستخدام الأمثل للموارد	نعم	3	%60
	لا	2	%40
	المجموع	5	%100
زيادة الإنتاجية	نعم	5	%100
	لا	0	%0
	المجموع	5	%100
الحصول على الدعم المالي	نعم	2	%40

	لا	3	%60
	المجموع	5	%100
تحسين الجودة	نعم	4	%80
	لا	1	%20
	المجموع	5	%100
اكتساب معارف جديدة وتحويل التكنولوجيا	نعم	5	%100
	لا	0	%0
	المجموع	5	%100
تقاسم المخاطر	نعم	1	%20
	لا	4	%80
	المجموع	5	%100

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS

تختلف أهداف المناولة الصناعية من مؤسسة لأخرى فالمؤسسات محل الدراسة التي تمارس المناولة الصناعية تتفق على أن أهداف المناولة هي: البحث عن اكتساب معارف ومهارات جديدة وتحويل التكنولوجيا إضافة إلى زيادة الإنتاجية وهذا ما يؤدي إلى تحسين الجودة، حيث تسعى المؤسسات لتطبيق المناولة التي تنتج عنها تبادل الخبرات والأفكار والكفاءات وذلك قصد الحصول على مرونة أكبر في العلاقات المتبادلة وبذلك التقليل من حدة المنافسة التي تواجهها من المؤسسات العملاقة، لأن المناولة كونها شكل من أشكال التعاون فهي تهدف إلى الاستفادة من التكنولوجيا والتقنيات المعرفية، وبذلك بلوغ الأداء الجيد وتزويد المستهلك بمنتجات ذات جودة عالية، فمن خلال المناولة تقوم المؤسسة الآمرة بتقديم المواد الأولية وطرق الإنتاج للمؤسسات المناولة، هذه الأخيرة تقوم بالإنتاج مقابل أتاوة، وحسب بعض مسيري المؤسسات محل الدراسة فان العقد المبرم يسمح لفريق الإنتاج بتعلم طرق جديدة للعمل والتأقلم مع نماذج الإنتاج المطروحة حديثا في السوق، وبالتالي السماح للمؤسسة بالدخول في عملية التعلم المستمر، هذا ما يؤدي إلى تخفيض التكاليف وتحسين جودة المنتجات، وحسب مسؤولي هذه المؤسسات فان هذه المهارات المكتسبة من المؤسسات الآمرة تؤدي إلى التخصص أكثر، مما يرفع ثقة المؤسسات الآمرة فيهم وبالتالي غالبا ما يتم تجديد العقود وبالتالي تحصل المؤسسة المناولة على مستوى الطلب المضمون، وأظهرت المقابلة أنه بالإضافة إلى التدريب الفني، هناك فوائد أخرى للمناولة الصناعية كالتدريب التنظيمي حيث حسب احد مسيري المؤسسات محل الدراسة فإنهم أصبحوا يقومون بمعالجة البيانات بكفاءة أكثر مما يؤدي إلى تحقيق مكاسب في الوقت وتنظيم أفضل لعملية الإنتاج بعدما كانوا يعالجون الأوامر التي يتلقونها بشكل منفصل، إضافة إلى تقاسم المخاطر فيما بينهم. وبهذا يمكن تأكيد الفرضية الثانية بأن المناولة الصناعية تمكن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تمارسها من اكتساب معارف ومهارات جديدة وتحويل التكنولوجيا إضافة إلى زيادة الإنتاجية.

لقد أشار بعض المسيرين إلى أن الرغبة في النمو هي الدافع الرئيسي للقيام بالمناولة الصناعية، كون نمو المؤسسة يتحقق بطريقة سريعة من خلال عمليات المناولة مع المؤسسات الكبيرة الوطنية والأجنبية، فتتوسع معها الحصة التسويقية للمؤسسة من أجل الحفاظ على حجم مبيعاتها، كما أنها تؤدي إلى ابتكار أنماط استهلاكية جديدة عن طريق خلق منتجات جديدة مبتكرة وهذا ما يؤدي إلى رفع القدرات التسويقية لكلا الطرفين وبالتالي تحقيق النمو والتطور، في حين أن بعض المؤسسات الآمرة المستجوبة أكدت على أن الدوافع التي تجعلها تمارس المناولة والشراكة الصناعية هي التركيز على النشاط الرئيسي لها.

وتجدر الإشارة لأن بعض المؤسسات محل الدراسة تعتبر تخفيض التكاليف من أهم الدوافع التي تحملهم لإبرام عقود مناولة خاصة مع المؤسسات الأجنبية، فالانفتاح والاستخدام المكثف للتكنولوجيات المتطورة يتطلب إمكانيات فكرية، تقنية ومالية لا تقدر عليها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمفردها،

لذلك فان الاشتراك في مشروع موحد يؤدي إلى توزيع التكلفة بين الأطراف المتعاقدة حسب درجة مشاركة كل طرف في العملية.

توصيات الدراسة

لتحسين واقع المناولة الصناعية في الجزائر وجعلها آلية لتطوير الصناعة الصيدلانية، فانه من الضروري:

- القيام بدراسات ميدانية بصفة دورية حول واقع المؤسسات المناولة في الصناعة الصيدلانية ومعوقاتها، قصد وضع آليات جديدة والتوسع في إقامة الأجهزة اللازمة لفائدة هذه الصناعة وإصدار التشريعات المناسبة.
- تعزيز مكانة المؤسسات الصيدلانية المناولة في سلم أولويات الاقتصاد الوطني والترويج لها كونها مؤسسات مغذية ومكملة للمؤسسات الكبيرة.
- تشجيع الشراكة الصناعية ونقل التكنولوجيا وتكوين شبكات المقاولات، وزيادة الاهتمام بالمناولة الصناعية في الوسط الصناعي لإحداث الاندماج بين المؤسسات الصناعية في القطاع الصيدلاني وتوسيع وتطوير قاعدته الصناعية.
- ضرورة قيام المؤسسات الكبيرة بدور فعال في تنمية المناولة الصناعية الوطنية وبالتالي تنمية المؤسسات المناولة.
- إبراز إمكانيات المؤسسات الصيدلانية المناولة والعمل على تحسين أدائها في مجال الصناعات المغذية والكشف عن حاجيات المؤسسات الكبيرة لتعزيز التشابك والاندماج وربط العرض بالطلب في مجال الإنتاج الصيدلاني.
- الاستفادة من التجارب الناجحة للدول وخاصة الدول المجاورة مثل تونس والمغرب.

المراجع

1-Snoussi Zoulikha**, l'accés aux médicaments en Algerie : une ambigüité entre les brevets des multinationales et le marché du générique**, thèse de doctorat en sciences économiques, université Hassiba Ben Bouali de Chlef, Algérie, 2014, p 152.

2-Jean-Marie PITROU, **la sous traitance : gagnant/gagnant**, édition ellipses, paris, 2007, p9.

3-Jean-Louis MORCOS, **international subcontracting versus delocalisation ? a survey of the literature and studies from the SPX network**, UNIDO, vienna, Austria,2003, p2.

4-Markus ANDING et Thomas HESS, **online content syndication – a critical analysis from the perspective of transaction cost theory**, http://citeseerx.ist.psu.edu/viewdoc/download?rep=rep1&type=pdf&doi=10.1.1.144.184, (10/03/2012).

5- Gérard KOENING, **de nouvelles théories pour gérer l'entreprise du XXIème siècle**, economica, paris, 1999, p 149.

6-العايب ياسين، **إشكالية تمويل المؤسسات الاقتصادية – دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر-**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد مالي، جامعة منتوري –قسنطينة-، الجزائر، 2011، ص 42.

7- Jean-Louis LEVET, **l'économie industrielle en évolution : les faits face aux théories**, édition economica, Paris, 2004, p 160.

8- Samy CHELLY, Abdelfattah GHORBEL, **la « ressource based view » : un cadre d'analyse au service de l'ingénierie technopolitaine**, XLII° colloque du GRERBAM- Sfax, le 4,5 et 6 Septembre 2006, p 2.

9- Bouthaina FEKIH-SOUSSI, Bernard BELLON**, les effets des mutations de la sous traitance sur les coûts de transactions d'apprentissage et la croissance de l'entreprise**, revue région et développement, n°20, Paris, 2004 , p193.

10- Mohammed Wadie ZERHOUNI, L. Asma EL ALAMI EL FELLOUSSE, **vers un marché maghrébin du médicament**, IPEMED, 30 septembre 2013, p15, 27, 39.

11- Ministère de la santé de la population et de la réforme hospitalière, **Politique du médicament en Algérie- état des lieux et perspectives-**, colloque international sur les politiques de santé, hôtel Aurassi, Alger 18-19 Janvier 2014, p 29, disponible sur : http://www.ands.dz/colloque/docs/07_politique_medicament_hafed.pdf (02/01/2015).

12- Ministère de la santé de la population et de la réforme hospitalière, op cit, p 29.

13-Molka ERNEZ, **rôle de la dynamique de l'innovation dans l'optimisation de la relation de sous-traitance : cas de l'industrie textile-habillement tunisienne**, thèse de doctorat en science de gestion, université Paris-Est marne la vallée Organisation, Marches, Institutions (OMI), 2011, p 230.

إحصائيات كل من: ONS, UNOP, CNIS-DG Douanes